او بعبارة اخرى بمشكلة البترول واسعاره وفوائض عائداته الخ . وقد جرت محاولة فرنسية — جزائرية للتوفيق بين وجهتي النظر الا انها فشلت ايضا . فكانت هذه المحاولة من تقديم جدول اعمال من ثلاث نقاط اولها تقديم تحليل شامل « للوضع » ، وثانيها مناقشة مشكلة الطاقة وبعدها مشكلة المواد الاولية (مع الاصرار على هذا الترتيب) وثالثها تناول موضوع التعاون الدولي في سبيل التنمية . وواضح ان هذا الحل الوسط اراد اعطاء الاولوية لموضوع الطاقة لارضاء امريكا وحلفائها مع تثبيت مسألة المواد الخام في جدول الاعمال لارضاء دول الاوبيك والعالم الثالث . وجدير بالاشارة انه جرى الاتفاق على تقديم هذا الاقتراح خلال محادثات الرئيسين جيسكار ديستان وبومدين إثناء زيارة الاول للجزائر. ومع ان الدول الممثلة للاوبيك والعالم الثالث وافقت على الاقتراح الفرنسي تشدد الجانب الاخر في رفضه . وبرز دور الولايات المتحدة في هذا المضمار بشكل ملفت للنظر خاصة في المراحل الاخيرة من المحادثات اذ أن بعثة دول السوق الاوروبية المشتركة كانت هي المتكلمة باسم الجانب الغربي في جلسات المؤتمر الاولى . لكن مع احتدام النزاع برز الدور الامريكي بشكل صارخ.ومن جهة اخرى لم تنجح محاولات شق الجانب الممثل لدول الاوبيك والعالم الثالث وبقي التضامن على هذا الصعيد صامدا حتى النهاية . ومنذ بداية المؤتمر حتى نهايته لم تتغير النغمة الاساسية ، اذ كان الجانب الغربي يطالب بتركيز المؤتمر على موضوع الطاقة مع بعض المناقشات الجانبية للمشكلات الاقتصادية المرتبطة به مع رفض الدخول في أية التزامات محددة. بينما أصر الجانب الاخر على أن يناقش المؤتمر مجموع المشكلات الاقتصادية الملحة التي يواجهها « العالم » في الوقت الحاضر بالاضافة الى البترول مثل المواد الخام وحماية القوة الشرائية لعائدات النفط وشروط التبادل التجاري بين الطرفين واصلاح النظام المالي العالمي . وواضح ان الجانب الممثل للدول الصناعية الغربية كان لا يريد ابدا مناقشة موضوعات قد تؤدي به الى (أ) الربط بين احراز التقدم في موضوع الطاقة باحراز تقدم مشابه في ميدان المواد الخام الاخرى . (ب) تحديد طبيعة المواد الخام التي قد تدخل في الاتفاق بين الطرفين وعددها . (ج) ربط أسعار البترول والمواد الاولية بمعدل التضخم . (د) حماية القيمة الحقيقية لعائدات النفط وفوائضها المتراكمة لدى دول الاوبيك . (هـ) اصلاح النظام المالي العالمي لصالح العالم الثالث ولفائدته .

يبدو ان السبب الكامن خلف تصلب الجانب الغربي — وبالتالي خلف تفشيله للمؤتمر — هو قرار الولايات المتحدة اتباع سياسة المجابهة مع دول العالم الثالث عموما والاوبيك خصوصا على الرغم من كل ما تقوله حول المواد . فالدول الغربية لا تريد لميزان القوى ان يميل اكثر مما مال لصالح الطرف الاخر في هذا النوع من المساومات والمجابهات. اذ ان الولايات المتحدة ترى بوضوح ان الهدف الاخير الذي ستفضي اليه سياسات العالم الثالث الحالية — ان هي نجحت — هو اعادة ترتيب النظام الاقتصادي العالمي الراهن بحيث يجري توزيع جديد للثروة العالمية ينقل جزءا لا بأس به منها من الدول الصناعية الغربية الى دول العالم الثالث . ولا نذهب بعيدا ان قلنا ان سياسة الولايات المتحدة هي العمل على احباط كل هذه المحاولات والتحركات في مهدها خاصة وان بعض الاجراءات المضادة التي اقدمت عليها الدول المستهلكة قد أخذت تعطي مردودها مما أشعر أمريكا وحلفاءها بأن ميزان القوى وضغوط السوق اخذت تعمل بما لا تشتهيه الدول المنتجة في الوقت الحاضر (زيادة العرض على الطلب في السوق البترولية حاليا) وهذا يعني استغلال هذه الفرصة والدفع في خط التصلب وعدم الدخول في اتفاقات طويلة الامد وذات طابع عالمي مع الدول المنتجة حول أشياء حيوية مثل أسعار النفط وغيرها من شؤون المواد الاولية الاستراتيجية . يضاف الى ذلك خوف الولايات المتحدة من أن تتشكل تجمعات شبيهة بالاوبيك تتحكم بالمواد الخام الاخرى واسعارها .

على الرغم من أن المشتركين في مؤتمر باريس اعلنوا عن رغبتهم في الاستمرار في الحوار واتفقوا على ابقاء الاتصالات قائمة فيما بينهم عبر كافة الاقنية المناسبة فان مستقبل هذا الحوار يبدو قاتما في الوقت الحاضر ، لذلك يبدو انه لا مفر امام دول الاوبيك والعالم الثالث — اذا لم ترد الاستسلام امام سياسة المجابهة الامريكية — من